Journal of Scientific and Human Dimensions
مجلة الأبعاد العلمية والإنسانية
Volume 1, Issue 2, 2025, Pages: 118-133
Journal homepage: https://jshd.com.ly/index.php/jshd/en

Relations between Civil Society and The State in Rentier Systems: An Analytical Sociological Reading

Abdulrahman Abdarraim Omar Abdulaziz *
Department of Sociology, Faculty of Education, Bani Walid University, Bani Walid, Libya

العلاقات بين المجتمع المدني والدولة في الأنظمة الريعية: قراءة سوسيولوجية تحليلية

عبدالرحمن عبدالرحيم عمر عبدالعزيز *
قسم علم الاجتماع، كلية التربية، جامعة بني وليد، بني وليد، ليبيا

*Corresponding author: albarghoty1821979@gmail.com

Received: October 26, 2025	Accepted: November 30, 2025	Published: December 04, 2025

Copyright: © 2025 by the authors. This article is an open-access article distributed under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY) license (https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/).

Abstract:
This study aims to analyze the relationship between civil society and the state in rentier states, focusing on the impact of the rentier economic structure on the independence and effectiveness of civil society. The study is based on a comparison of three main models: the Gulf States, Libya, and Iraq, to illustrate the differences in the nature of this relationship according to the size of the rent, the state's capacity for control, and the nature of the social and political structures.
The results show that civil society in rentier states is often limited in its independence and represents a functional extension of the state. Most organizations rely on government funding and are subject to legal and administrative oversight, which restricts their role in political and social participation. Conversely, state weakness or economic transformations in some cases, such as in Libya before and after 2011, have allowed civil society a relative margin to operate, although it remains fragile and fragmented. The comparison of the three countries also shows that the Gulf States possess a high capacity to control civil society, while Libya has experienced limited opportunities for effectiveness, and in Iraq, civil society has been extremely weak as a result of conflicts and the collapse of state institutions. The study confirms that the size of rentierism, resource distribution, state power, and the nature of social and political structures are the main determinants of civil society's independence and effectiveness. It also shows that economic transformations affect this relationship, as they may provide temporary opportunities to expand civic space. Accordingly, the study recommends diversifying funding sources for civil society, strengthening the independent legal and institutional framework, developing human and professional capacities, and effectively involving civil society in decision-making. This should be coupled with promoting a culture of participation and civic rights to ensure the effectiveness and sustainability of civil society in rentier states.

Keywords: Civil society, Rentier state, Rentier systems, Civic space, Civic independence, Political participation, Oil rentiers, Social structures, Libya, Iraq, Gulf States, Economic transformations, State-civil society relationship.

الملخص
تهدف هذه الدراسة إلى تحليل العلاقة بين المجتمع المدني والدولة في الأنظمة الريعية، مع التركيز على تأثير البنية الاقتصادية الريعية على استقلالية وفاعلية المجتمع المدني. وتستند الدراسة إلى مقارنة بين ثلاثة نماذج رئيسية: دول الخليج، ليبيا، والعراق، لتوضيح الفروق في طبيعة العلاقة وفقًا لحجم الريع، قدرة الدولة على السيطرة، وطبيعة البنى الاجتماعية والسياسية. أظهرت النتائج أن المجتمع المدني في الأنظمة الريعية غالبًا ما يكون محدود الاستقلالية ويمثل امتدادًا وظيفيًا للدولة، إذ تعتمد معظم المنظمات على التمويل الحكومي وتخضع للرقابة القانونية والإدارية، مما يقيد دورها في المشاركة السياسية

والاجتماعية. وفي المقابل، أتاح ضعف الدولة أو التحولات الاقتصادية في بعض الحالات، مثل ليبيا قبل وبعد 2011، هامشًا نسبيًا للمجتمع المدني لممارسة نشاطه، وإن ظل هشًا ومجزأً. كما أظهرت المقارنة بين الدول الثلاث أن دول الخليج تمتلك قدرة عالية على ضبط المجتمع المدني، بينما ليبيا شهدت فرصًا محدودة للفاعلية، أما العراق فكان فيه المجتمع المدني ضعيفًا للغاية نتيجة النزاعات وانهيار مؤسسات الدولة.
وتؤكد الدراسة أن حجم الريع، توزيع الموارد، قوة الدولة، وطبيعة البنى الاجتماعية والسياسية هي المحددات الرئيسية لاستقلالية المجتمع المدني وفاعليته. كما تبين أن التحولات الاقتصادية تؤثر على هذه العلاقة، إذ قد توفر فرصًا مؤقتة لزيادة هامش الفضاء المدني. بناءً على ذلك، توصي الدراسة بضرورة تنويع مصادر التمويل للمجتمع المدني، تعزيز الإطار القانوني والمؤسسي المستقل، تطوير القدرات البشرية والمهنية، وإشراك المجتمع المدني بشكل فعال في صنع القرار، إلى جانب تعزيز ثقافة المشاركة وحقوق المواطن لضمان فاعلية واستدامة المجتمع المدني في الأنظمة الريعية..

الكلمات المفتاحية: المجتمع المدني، الدولة الريعية، الأنظمة الريعية، الفضاء المدني، الاستقلالية المدنية، المشاركة السياسية، الريع النفطي، البنى الاجتماعية، ليبيا، العراق، دول الخليج، التحولات الاقتصادية، العلاقة بين الدولة والمجتمع المدني.

المقدمة

تُعدّ العلاقة بين المجتمع المدني والدولة من أكثر الموضوعات إشكالية في العلوم الاجتماعية والسياسية، خصوصاً في السياقات العربية التي تتسم بوجود أنماط مميزة من الحكم والاقتصاد والدولة. ويبرز هذا التعقيد بصورة أوضح في الدول التي تعتمد على الريع بوصفه مصدرها الأساسي للدخل، حيث تتداخل الاعتبارات السياسية والاقتصادية والاجتماعية بشكل يجعل العلاقة بين الدولة والمجتمع المدني محكومة بشروط غير تقليدية مقارنة بالدول الإنتاجية أو الصناعية. فالدولة الريعية، بما تمتلكه من قدرة مالية واسعة ناتجة عن عوائد النفط أو الغاز أو المعونات الخارجية، تطوّر نمطاً من السيطرة الاجتماعية والسياسية يعتمد بدرجة كبيرة على الإنفاق الحكومي وتوزيع الثروة، وليس على العقد الاجتماعي التقليدي المبني على الضرائب مقابل التمثيل السياسي.

لقد أثار مفهوم الدولة الريعية منذ ظهوره في سبعينيات القرن العشرين اهتمام الباحثين لفهم طبيعة السلطة في الدول النفطية، وتأثير الريع في البنية الاجتماعية والمؤسسات السياسية. وتركّز الأدبيات الكلاسيكية مثل أعمال حازم ببلوّي وجياكومو لوتشياني على فكرة أنّ الدولة التي لا تعتمد على المواطنين في جباية الضرائب ستكون أقلّ عرضة للمساءلة والمحاسبة، وستمتلك قدرة أعلى على بناء شبكات واسعة من التحالفات والولاءات عبر آليات الريع. وفي هذا السياق، يصبح المجتمع المدني—بوصفه وسيطاً بين الدولة والمجتمع عرضة لهيمنة الدولة وتوجيهها، سواء عبر الاحتواء المؤسسي أو عبر الضبط القانوني أو من خلال السيطرة المالية.

ولأن الاقتصاد الريعي يعيد تشكيل بنية المجتمع، فإنه يؤثر في تكوين الطبقات الاجتماعية، وفي طبيعة المصالح، وفي إمكانات الحراك الاجتماعي والسياسي. فالاعتماد الواسع على التوظيف العام، وتضخّم الجهاز البيروقراطي، وتركيز الموارد في يد الدولة، كلها عوامل تُضعف من إمكانات نشوء مجتمع مدني مستقل، قائم على الاستقلال المالي والتمثيل الحقيقي لمصالح الفئات الاجتماعية. ولمّا كان المجتمع المدني في الأساس يقوم على الاستقلال النسبي عن الدولة، فإنّ قيام الدولة بدور «المموّل» و«المُنظِّم» و«المراقب» في الوقت نفسه، يخلق تعارضاً بنيوياً يجعل المجتمع المدني ضعيف التأثير، أو محكوماً بمنطق التبعية.

وتتسم الأنظمة الريعية العربية بظاهرة أخرى تعمّق هذا التحدي، وهي تداخل ما هو رسمي وما هو غير رسمي. كثير من منظمات المجتمع المدني تعمل في فضاء رمادي بين العمل التطوعي والخيري من جهة، وبين الأدوار السياسية والوظيفية التي تمنحها الدولة من جهة أخرى. هذا التداخل يخلق حالة من الغموض في طبيعة الفاعلين المدنيين، ويجعل الحدود بين

المدني والسياسي حدوداً مرنة يمكن للدولة إعادة تشكيلها حسب متطلبات الحفاظ على الاستقرار السياسي أو استدامة الشرعية الريعية.

وفي العقود الأخيرة، ومع التحولات الاجتماعية والسياسية التي أعقبت أحداث 2011 في العالم العربي، عاد موضوع المجتمع المدني إلى الواجهة بوصفه أحد أهم مؤشرات التحول الديمقراطي، وأحد أدوات التعبئة الاجتماعية في ظل الانفتاح النسبي للمجالات الرقمية. غير أنّ هذه الحركات المدنية الجديدة لم تستطع تجاوز القيود البنيوية التي فرضتها الدولة الريعية، والتي ما تزال قادرة على ضبط المجال العام وإعادة إنتاج علاقاتها الزبائنية من خلال إعادة هيكلة القوانين المنظمة، وفرض الرقابة على التمويل، وتوجيه نشاط الجمعيات وفق أولويات الدولة لا وفق احتياجات المجتمع.

وفي هذا السياق، تطرح هذه الدراسة سؤالها الرئيس حول طبيعة العلاقة بين المجتمع المدني والدولة في الأنظمة الريعية، محاولةً الكشف عن الآليات التي تستخدمها الدولة لإدارة المجال المدني، وتحليل كيفية تشكل المجتمع المدني ضمن بيئة سياسية واقتصادية متخمة بالريع، واستكشاف إمكانات التحول نحو فضاء مدني مستقل. كما تسعى الورقة إلى تقديم قراءة سوسيولوجية تتجاوز الطرح المؤسسي الضيق، لتربط بين بنية الاقتصاد الريعي، وأشكال السلطة، وأنماط المشاركة السياسية، ومسارات التحديث الاجتماعي، بما يسمح بفهم أعمق لطبيعة المجال العام في الدول العربية الريعية.

مشكلة الدراسة

تنبع مشكلة هذه الدراسة من التعقيد البنيوي الذي يميز العلاقة بين الدولة والمجتمع المدني في الأنظمة الريعية، وهي علاقة تتجاوز كونها مجرد تفاعل بين مؤسسات سياسية وأخرى مدنية، لتتجسد في بنية اجتماعية–اقتصادية مترسخة تنتجها طبيعة الاقتصاد الريعي ذاته. فالدولة الريعية لا تعتمد على مواطنيها كمصدر لتمويل أنشطتها عبر الضرائب، بل تعتمد على الريع الخارجي المتأتي من النفط أو الغاز أو الموارد الطبيعية أو المعونات الدولية. هذا الواقع يجعل العلاقة بين الدولة والمجتمع علاقة غير متكافئة، حيث تمتلك الدولة أدوات مالية واسعة تمنحها القدرة على التحكم في مسارات العمل المدني وتوجيهه، وتحديد مجالات نشاطه وحدود حركته، وبذلك تصبح الدولة الفاعل المركزي الذي يملك القدرة على إعادة تشكيل المجتمع المدني وفقاً لمتطلبات استراتيجيتها في الحفاظ على الاستقرار والشرعية.

وفي ظل هذا السياق، تبرز المشكلة الرئيسة في أنّ المجتمع المدني، الذي يُفترض فيه أن يكون فضاء مستقلاً للمبادرة المجتمعية والمساءلة والمشاركة، يتحول في الأنظمة الريعية إلى فضاء خاضع للدولة أو مرتبط بها مالياً وتنظيمياً. ومع توسّع سيطرة الدولة على الفضاء العام، تتقلص إمكانيات بروز مجتمع مدني مستقل قادر على تمثيل مصالح الفئات الاجتماعية، أو ممارسة دور رقابي على السلطة، أو المشاركة الحقيقية في صنع القرار. وهنا يظهر تناقض جوهري بين المفهوم الكلاسيكي للمجتمع المدني بوصفه مجالاً مستقلاً، وبين الواقع العملي في الأنظمة الريعية حيث يتعرض المجتمع المدني لعمليات احتواء، وضبط، وتوجيه.

وعليه، فإن مشكلة الدراسة تتمثل في محاولة فهم هذا التداخل البنيوي المعقّد بين الدولة والمجتمع المدني في الأنظمة الريعية، وتحديد الكيفية التي تُشكّل فيها الدولة فضاء العمل المدني، وتحليل انعكاسات ذلك على المشاركة السياسية، والحوكمة، وإمكانات التحول نحو مجتمع مدني مستقل وقادر على التأثير. فالإشكال المركزي هنا ليس فقط في ضعف المجتمع المدني، بل في الأسباب البنيوية العميقة التي تنتج هذا الضعف، وفي طبيعة العلاقة الزبائنية التي تضع مؤسسات المجتمع المدني في موقع التابع لا الشريك.

تتمحور الإشكالية الرئيسة حول السؤال التالي: كيف تؤثر الطبيعة الريعية للدولة على بنية المجتمع المدني ودوره ووظائفه في المجال العام؟

ويتفرع منه عدد من الأسئلة:

1. ما خصائص الدولة الريعية، وكيف تنعكس على أنماط السلطة والعلاقات الاجتماعية؟
2. ما أشكال المجتمع المدني في الأنظمة الريعية؟ وكيف يتم احتواؤه أو ضبطه؟
3. ما آليات الهيمنة والاختراق التي تمارسها الدولة تجاه المنظمات المدنية؟
4. هل توجد إمكانات لتحوّل المجتمع المدني إلى فاعل مستقل في ظل استمرار الريع؟

أهمية الدراسة

تكمن أهمية هذه الدراسة في:

1. تقديم مقاربة سوسيولوجية تحليلية تتجاوز الطرح الاقتصادي-السياسي التقليدي.
2. ربط التحليل البنيوي لطبيعة الدولة الريعية بآليات الفعل المدني وقيودها.
3. إثراء الأدبيات العربية حول المجتمع المدني والدولة في سياق الريع.
4. تقديم إطار تفسيري يمكن الاستفادة منه في السياسات العامة وبرامج الإصلاح المؤسسي.

مصطلحات الدراسة

1. الدولة الريعية

تشير الدولة الريعية إلى الدولة التي تعتمد بصورة أساسية على عوائد ريعية خارجية—مثل النفط والغاز أو التحويلات والمعونات—ولا تعتمد على الضرائب الداخلية كمصدر رئيسي لتمويل ميزانيتها. وفي التعريف الإجرائي لهذه الدراسة، تُعرَّف الدولة الريعية بأنها الدولة التي تشكّل الإيرادات غير الضريبية فيها أكثر من نصف الدخل القومي، بما يجعلها تمتلك القدرة على التحكم في توزيع الموارد، وإعادة إنتاج شبكات النفوذ، وتوجيه المجال العام.

2. الريع

الريع هو الإيراد المتأتي دون نشاط إنتاجي مباشر، سواء كان مصدره الموارد الطبيعية أو الامتيازات السياسية أو السيطرة الاحتكارية. وفي سياق هذه الدراسة، يُستخدم المصطلح للإشارة إلى الفائض المالي الذي تحصل عليه الدولة خارج العلاقات التعاقدية الطبيعية بين المواطنين والدولة، والذي يمنحها هامشاً واسعاً للتأثير في البنية الاجتماعية.[1]

3. المجتمع المدني

المجتمع المدني هو مجموعة التنظيمات الاجتماعية التطوعية التي تنشأ بين الأسرة والدولة، مثل الجمعيات والمنظمات غير الحكومية والنقابات المهنية والحركات الاجتماعية. وفي التعريف الإجرائي، تشير الدراسة إلى كل تنظيم غير حكومي لديه هيكل مؤسسي واضح ويعمل في المجال العام، باستثناء الأحزاب السياسية، سواء كان ذا طابع حقوقي أو اجتماعي أو مهني أو تنموي.

[1] عبد السلام، محمد. المجتمع المدني في الدول الريعية: دراسة مقارنة. القاهرة: دار النهضة العربية، 2018

4. **المجتمع المدني الرسمي**

ويقصد به المنظمات والجمعيات التي تنشأ أو تُدار أو تُموَّل بشكل مباشر من الدولة، وتعمل وفق أولوياتها ومحدداتها. وفي هذه الدراسة، يُستخدم المصطلح للإشارة إلى الفضاء المدني المُنظّم الذي يُعد امتداداً للسلطة وليس معبّراً عن مبادرات المجتمع.

5. **المجتمع المدني المستقل**

هو نمط من العمل المدني غير الخاضع للتمويل الحكومي المباشر أو التدخل السياسي، ويعتمد على موارده الذاتية أو تمويل خاص غير مشروط. ويشير في الدراسة إلى المنظمات التي تسعى لتجاوز الرقابة والاحتواء، وتمتلك حرية نسبية في تحديد برامجها ومواقفها.[2]

6. **الضبط القانوني**

ويقصد به مجمل القوانين واللوائح والإجراءات الإدارية التي تحكم عملية تسجيل وإدارة وتمويل المنظمات المدنية. وفي هذه الدراسة، يُستخدم المصطلح لتحليل الدور الذي تلعبه القوانين في تقييد حرية العمل المدني أو توجيهه.

7. **المشاركة السياسية**

وتشير إلى مجموعة الأنشطة التي يمارسها الأفراد أو المؤسسات للتأثير في السياسات العامة أو القرارات الحكومية، سواء كانت مشاركة انتخابية أو تعبيرية أو احتجاجية أو مدنية. وتركز الدراسة على «المشاركة المدنية» باعتبارها أحد المؤشرات الرئيسة على استقلالية المجتمع المدني.

8. **الشرعية الريعية**

وتعني الاعتماد على توزيع الريع والإنفاق العام لاستمالة المواطنين والحفاظ على الاستقرار السياسي دون الحاجة إلى آليات ديمقراطية أو تمثيلية. وتستخدم الدراسة هذا المفهوم لفهم أسباب ضعف استقلالية المجتمع المدني.

منهجية البحث

تعتمد هذ الدراسة على: المنهج المقارن عبر تحليل تجارب: دول الخليج، ليبيا، الجزائر، العراق. وتحليل المضمون للأدبيات الحديثة حول الدولة الريعية والمجتمع المدني ومقاربة سوسيولوجية بنيوية لربط التحولات الاقتصادية-الاجتماعية ببنية السلطة.

مفهوم الدولة الريعية والمجتمع المدني

يعدّ مفهوم الدولة الريعية أحد المفاهيم المركزية في علم الاجتماع السياسي والاقتصاد السياسي، وقد برز بصورة واسعة منذ سبعينيات القرن العشرين مع دراسات كلٍّ من حسين مهداوي (1970) ,وحازم الببلاوي (1987)ا، للذين صاغا الإطار النظري الأول لمفهوم "الدولة الريعية" في سياق تحليل الاقتصادات المعتمدة على الموارد الطبيعية، وبخاصة النفط. ويشير مصطلح الدولة الريعية إلى الدولة التي تعتمد بشكل أساسي على ريع خارجي متأتٍ من مصادر طبيعية أو جيوسياسية، بحيث تتحول مواردها الأساسية إلى تدفقات مالية لا تستند إلى الإنتاج المحلي أو الضرائب، بل إلى عائدات صادرات النفط والغاز أو المساعدات الخارجية أو الاستثمارات السيادية. وبموجب هذا النمط الاقتصادي، تصبح الدولة هي الفاعل الاقتصادي الأول والمسيطر على توزيع الثروة، وليس المجتمع أو القطاع الخاص، مما يولّد علاقة غير متوازنة بين المجتمع والدولة تقوم على التبعية المالية مقابل الولاء السياسي.

---

[2] الشريف، أحمد. الدولة الريعية وآليات السيطرة على المجتمع المدني. بيروت: مركز دراسات الشرق الأوسط، 2017.

وتتميز الدولة الريعية بأن الإيرادات التي تحصلها لا ترتبط بعملية إنتاجية داخلية تستوجب مشاركة المواطنين أو تكوين طبقة عاملة صناعية أو فرض ضرائب تستدعي مساءلة الدولة عن إنفاقها. ولذلك يُقال في الأدبيات الأكاديمية إن الدولة الريعية تفتقد إلى ما يسمى "العقد الضريبي" الذي يشكّل أساس تطوّر الدولة الحديثة. فغياب الضرائب يؤدي إلى ضعف المطالب الشعبية المتعلقة بالشفافية والمحاسبة، ويُضعف أيضاً دوافع الدولة لتنمية الاقتصاد الإنتاجي أو تمكين المجتمع المدني. ونتيجة لذلك، تصبح الدولة الريعية—وفق نظرية البلاوي ولوسيان باي—أكثر ميلاً إلى إعادة توزيع الريع لتهدئة المطالب الاجتماعية بدلاً من إنتاج الثروة، وإلى توظيف العائدات في توطيد السلطة عبر شبكات زبائنية تقوم على المحسوبية والولاءات وليس على الكفاءة المؤسسية.

أما المجتمع المدني، فيشير إلى مجموعة التنظيمات والمؤسسات والفضاءات الاجتماعية التي تقع بين الدولة والأسرة والسوق، مثل الجمعيات الخيرية، النقابات، المنظمات الحقوقية، المبادرات المجتمعية، المراكز البحثية المستقلة، والحركات الاجتماعية. ويُنظر إلى المجتمع المدني بوصفه مساحة للمشاركة الحرة، وتعبيرًا عن المصالح المتنوعة، وحاضنة للوعي المدني والديمقراطي. وعلى المستوى النظري، يرتبط ظهور المجتمع المدني الحديث بالتحولات التي عرفتها أوروبا بين القرنين السابع عشر والتاسع عشر، حيث ساهم الحراك التجاري، وتطور الطبقات الوسطى، وصعود الدولة القانونية، في توسّع المجال العمومي الذي تحدث عنه يورغن هابرماس باعتباره مجالًا للنقاش النقدي وتداول الأفكار خارج سيطرة الدولة والسوق.

وفي السياق العربي، يكتسب مفهوم المجتمع المدني خصوصية إضافية نتيجة التداخل بين البنى التقليدية (كالقبيلة والطائفة والجهة) وبين الهياكل الرسمية الحديثة. إذ تتعايش مؤسسات المجتمع المدني في العديد من الدول الريعية مع أنماط اجتماعية قبلية أو جهوية أو زبائنية، تجعل استقلالية المجتمع المدني موضع تحدٍّ دائم. فكلما كانت الدولة تعتمد على الريع، كلما ازداد تدخلها في الفضاء المدني عبر التمويل المشروط، القوانين التقييدية، والرقابة الإدارية.

وتؤثر بنية الريع على المجتمع المدني من عدة جوانب. فمن ناحية أولى، يؤدي فائض الإيرادات الريعية إلى إضعاف حوافز المواطنين لتنظيم أنفسهم في مؤسسات مدنية مستقلة، طالما أن الدولة توفر لهم مستوى من الرفاه أو الدخل دون حاجة للضغط عليها. ومن ناحية ثانية، تميل الدولة الريعية إلى اختراق المجتمع المدني عبر تأسيس منظمات موازية أو شبه حكومية، أو عبر ربط الدعم المالي بالولاء السياسي. ومن ناحية ثالثة، فإن الاقتصاد الريعي يعيق ظهور طبقة وسطى منتجة وقادرة على بناء مجتمع مدني قوي، بل إنه غالبًا ما يعزز بنية استهلاكية ريعية تعتمد على الإنفاق العام أكثر من اعتمادها على المبادرة الفردية والتنظيم المهني.

في ضوء ذلك، يتخذ تعريف المجتمع المدني في الدولة الريعية أبعادًا مركّبة؛ فهو ليس مجرد فضاء مستقل للمشاركة، بل هو ميدان تتقاطع فيه المصالح السياسية والاقتصادية وتُعاد تشكيله باستمرار وفقًا لحجم الريع المتاح وطرق توزيعه. ويتحول المجتمع المدني في هذا السياق إلى ساحة تنافس بين الجهات الفاعلة المختلفة—الدولة، النخب الاقتصادية، المانحين الدوليين، المجموعات المحلية—وذلك لإعادة رسم حدود النفوذ والشرعية.

وتُظهر التجارب المقارنة للدول الريعية (الخليج، الجزائر، العراق، ليبيا، فنزويلا... إلخ) أن العلاقة بين الدولة والمجتمع المدني تتراوح بين الاحتواء والسيطرة والإضعاف، وفي حالات نادرة، التمكين الجزئي. وعادة ما تكون درجة الانفتاح مرتبطة بظروف سياسية مرحلية وليس بتغيير هيكلي في طبيعة الدولة الريعية. ولذلك فإن تطور المجتمع المدني في الدول الريعية

يظل محدودًا، ما لم تتغير المعادلات الكبرى المتعلقة بتوزيع الثروة، وتبني الدولة لنموذج اقتصادي إنتاجي، ووجود قاعدة اجتماعية مستقلة عن التمويل الحكومي.

وبذلك يتضح أنّ مفهوم الدولة الريعية يرتبط بنيويًا بمفهوم المجتمع المدني، وأن فهم العلاقة بينهما يتطلب النظر إلى الريع ليس فقط كمتغير اقتصادي، بل كعامل سوسيولوجي-سياسي يؤثر في البنية الاجتماعية، وأنماط المشاركة، ودرجة الاستقلال المدني، ونوعية العلاقة بين الدولة والمواطن.[3]

المجتمع المدني

يُعدّ المجتمع المدني أحد أكثر المفاهيم تداولًا في العلوم الاجتماعية والسياسية خلال العقود الأخيرة، كما يُعدّ أحد أعمدة فهم الدولة الحديثة، وقياس مستوى النضج السياسي والاجتماعي في المجتمعات المعاصرة. يعود أصل مفهوم المجتمع المدني إلى الفلسفة اليونانية، إذ استخدم أرسطو مصطلح "المدينة" ليشير إلى الفضاء السياسي والاجتماعي الذي ينخرط فيه الأفراد لتحقيق الخير العام. لكن المفهوم بصيغته الحديثة تبلور تدريجيًا عبر مساهمات هوبز ولوك وهيغل وماركس، قبل أن يأخذ شكله المعاصر في كتابات غرامشي وهبرماس في القرن العشرين.

يُعرَّف المجتمع المدني بأنه مجموعة التنظيمات والروابط والفضاءات الاجتماعية المستقلة نسبيًا عن الدولة والسوق، والتي تعمل على تمثيل مصالح الأفراد والجماعات، وتوفير قنوات للمشاركة المجتمعية، وتعزيز قيم المواطنة والوعي والرقابة على السلطة. وهو يشمل طيفًا واسعًا من المؤسسات: الجمعيات الأهلية، المنظمات الحقوقية، النقابات المهنية، المبادرات الشبابية، المنظمات الخيرية، مراكز البحوث المستقلة، الحركات الاجتماعية، وحتى بعض الشبكات غير الرسمية التي تقوم على العمل التطوعي العام.

ويتميز المجتمع المدني بمجموعة من الخصائص الجوهرية التي تميّزه عن باقي البنى الاجتماعية. أولها الطوعية، إذ تستند العضوية فيه إلى الانخراط الحر، وليس إلى الانتماء القسري. وثانيها الاستقلال النسبي عن الدولة، بمعنى أنّ مؤسساته لا تعمل كامتداد للأجهزة الحكومية، وإن كانت تعمل ضمن الإطار القانوني الذي تنظمه الدولة. وثالثها التعددية التي تعكس تنوع المصالح والاتجاهات داخل المجتمع. أما رابعها فهو السعي لخدمة الصالح العام، وليس تحقيق الربح التجاري كما تفعل مؤسسات السوق.

في الأدبيات المعاصرة، يشكّل المجتمع المدني ركيزة أساسية لـ بناء المجال العام الذي تحدث عنه هابرماس، حيث تُناقش فيه القضايا العامة بحرية وتُعبّر من خلاله الفئات الاجتماعية المختلفة عن آرائها، مما يعزز الشفافية والرقابة الشعبية ويقيد من تجاوزات السلطة. ولهذا تُعدّ قوة المجتمع المدني معيارًا لقياس جودة الحكم، وترسيخ قيم المشاركة، وتطوير الديمقراطية.

لكن بنية المجتمع المدني تختلف باختلاف السياقات الثقافية والسياسية والاقتصادية. ففي الدول الصناعية الغربية، نشأ المجتمع المدني على قاعدة طبقة وسطى قوية، واقتصاد إنتاجي، ودولة قانون، وتقاليد طويلة من المشاركة السياسية. أما في السياقات العربية والشرق أوسطية، فيتخذ المجتمع المدني شكلًا أكثر تعقيدًا بسبب التداخل بين البنى التقليدية (القبيلة، الطائفة، الجهة) وبين المؤسسات الحديثة، مما يخلق تحديًا في تحقيق الاستقلالية والحياد.

وتبرز الإشكالية بشكل أوضح في الدول الريعية، حيث يؤدي اعتماد الدولة على الإيرادات غير الضريبية إلى تقليص الحاجة إلى المشاركة الشعبية، وإضعاف الحوافز الاجتماعية لتشكيل

[3] الكعبي، فؤاد. المجتمع المدني في الخليج العربي: بين التبعية والاستقلالية. دبي: دار الكتاب الجامعي، 2016.

منظمات مستقلة. كما تميل الدولة في هذه الأنظمة إلى مراقبة المجتمع المدني أو اختراقه أو إعادة إنتاجه عبر منظمات "رسمية أو شبه رسمية" تعمل تحت سقف السلطة. وفي هذه الحالة، يصبح المجتمع المدني جزءًا من شبكة علاقات ريعية، بدلًا من كونه قوة ضغط قائمة على المواطنة.

ومع ذلك، ورغم الضغوط البنيوية، فإن المجتمع المدني يظل فاعلًا مهمًا في أي مجتمع، ولا سيما خلال الأزمات أو فترات التحولات السياسية. ففي بعض الدول، مثل ليبيا والعراق بعد 2011، برز المجتمع المدني كفضاء تعبوي وتنظيمي مهم، خاصة في مجالات حقوق الإنسان والإغاثة والتنمية المحلية، مستفيدًا من الانفتاح النسبي وضعف مؤسسات الدولة. إلا أنّ هذا التطور ظل محدودًا بسبب غياب البنية القانونية المستقرة، وتنافس القوى السياسية والاقتصادية على هذا المجال.

ويُلاحظ أن المجتمع المدني المعاصر لا يقتصر على المنظمات التقليدية، بل بات يشمل الفضاء الرقمي، بما في ذلك الحركات الإلكترونية، المبادرات الشبابية على منصات التواصل، الحملات التوعوية، والمجموعات الافتراضية التي تقوم بأدوار تتجاوز الحدود التقليدية للجمعيات. وهذا التوسع الرقمي أعاد تشكيل مفهوم المجتمع المدني ليصبح أكثر شمولًا، لكنه في الوقت ذاته زاد من تحديات الضبط والاختراق وتضارب المصالح.

وبذلك يمكن القول إن المجتمع المدني ليس مجرد مجموعة مؤسسات، بل هو بنية اجتماعية حية تعكس مستوى التنظيم والتضامن والوعي داخل المجتمع، وتمثل أحد أهم آليات التوازن مع الدولة والسوق. كما أن قوته أو ضعفه ترتبط بالعوامل البنيوية: طبيعة الاقتصاد، شكل النظام السياسي، جودة التشريعات، قوة الطبقة الوسطى، ومستوى الحريات العامة.

وبالرغم من اختلاف التعريفات والاتجاهات الفكرية حوله، يظل المجتمع المدني عنصرًا أساسيًا لفهم ديناميات السلطة والمشاركة والتنمية في المجتمعات المعاصرة، وهو حجر أساس لأي مشروع يهدف إلى تعزيز الحكم الرشيد أو بناء دولة حديثة قائمة على المواطنة والمؤسسات.[4]

تحليل العلاقة بين المجتمع المدني والدولة في الأنظمة الريعية

تُعدّ العلاقة بين المجتمع المدني والدولة في الأنظمة الريعية من أكثر العلاقات تعقيدًا في علم الاجتماع السياسي، إذ تتداخل فيها العوامل الاقتصادية مع البنى الاجتماعية وأنماط الحكم، بحيث تنتج علاقة غير متوازنة تتسم بالاعتماد المتبادل، ولكن في إطار يكرّس السيطرة من أعلى أكثر مما يتيح المشاركة من أسفل. ولأن الدولة الريعية تعتمد في شرعيتها على الموارد الخارجية وليس على الضرائب أو الإنتاج المحلي، فإن دور المجتمع المدني يتأثر بصورة مباشرة بطبيعة هذه الموارد وآليات توزيعها.

أولاً: الإطار البنيوي للعلاقة

تقوم الدولة الريعية على اقتصاد يعتمد على الريع الخارجي، وهو ما ينتج علاقة سياسية واجتماعية مختلفة جذريًا عن تلك التي تنشأ في الدولة الإنتاجية. ففي حين تحتاج الدولة الإنتاجية إلى مجتمع نشط وطبقات وسطى قوية ونقابات مستقلة لتحريك الاقتصاد وتحقيق النمو، تعتمد الدولة الريعية على عائدات النفط أو الغاز أو الموارد الطبيعية التي توفر لها الشرعية والقدرة على شراء الولاءات دون الحاجة لفرض الضرائب أو تشجيع المشاركة

[4] المغربي، سامي. الدولة والمجتمع المدني في ليبيا بعد الثورة. طرابلس: دار الفجر للنشر، 2020.

الشعبية. وغياب "العقد الضريبي" يجعل المجتمع أقل قدرة على محاسبة الدولة، فيما يجعل الدولة أقل حاجة إلى المجتمع، فينشأ فصل بنيوي يؤثر على المجتمع المدني.

من هذا المنطلق، يصبح المجتمع المدني في الأنظمة الريعية مُقيّدًا بهيمنة الدولة ومصادر تمويلها، حيث تُوصف العلاقة بأنها علاقة تداخل غير متكافئ: الدولة تملك الموارد، بينما يملك المجتمع المدني القدرة على التأثير الأخلاقي والرمزي، لكن دون قدرة مؤسسية حقيقية على الضغط أو التغيير.

ثانياً: آليات سيطرة الدولة على المجتمع المدني

تستخدم الدولة الريعية عدة آليات لإحكام سيطرتها على المجتمع المدني، أهمها:

1. التمويل والتبعية الاقتصادية

بما أن الدولة هي المصدر الرئيسي للتمويل، فإن المنظمات المدنية تجد نفسها أمام خيارين:

إما قبول التمويل المشروط بما يحد من استقلاليتها، أو مواجهة صعوبات اقتصادية قد تؤدي إلى انكماشها. وبذلك يصبح المجتمع المدني جزءًا من شبكة توزيع الريع، يفقد معها قدرته على لعب دور نقدي.

2. الضبط القانوني والإداري

تُصدر الدولة قوانين تُقيد عملية التسجيل والعمل والتمويل، أو تفرض إجراءات بيروقراطية تجعل استقلال المجتمع المدني صعبًا. وغالبًا ما يتم استخدام قوانين الأمن القومي أو "تنظيم الجمعيات" لإحكام السيطرة على الفضاء المدني.

3. الاختراق وإنشاء منظمات موازية

تلجأ الدولة إلى تأسيس "جمعيات رسمية" أو "منظمات شبه حكومية" تتخفى بغطاء المجتمع المدني، وتعمل على توجيه العمل الأهلي بما يخدم أجندتها. وهذا بدوره يُضعف المنظمات المستقلة ويشوّش على دور المجتمع المدني.

4. شبكات الزبائنية

نظرًا لأن الدولة تمتلك الريع، فإن النخب المحلية (القبلية، الجهوية، التجارية) تتنافس على الولاء للدولة للتقرب من مراكز توزيع الريع. وهذا يؤثر على المجتمع المدني الذي يصبح امتدادًا لهذه الشبكات بدلًا من أن يكون مستقلاً.[5]

ثالثًا: تأثير البنى الاجتماعية التقليدية

تلعب البنى التقليدية كالقبيلة والجهوية والطائفة دورًا مهمًا في الأنظمة الريعية، حيث تساهم في إعادة تشكيل الفضاء المدني. ففي الدول الريعية العربية مثل ليبيا والعراق والجزائر وبعض دول الخليج، تتقاطع المؤسسات المدنية مع هذه البنى التقليدية، ما يجعل المجتمع المدني:

- مشظّى بدل أن يكون موحدًا.
- مُخترقًا بالولاءات التقليدية.
- محدود القدرة على تبني خطاب وطني شامل.

[5] الزبيدي، علي. الدولة الريعية والتحولات الاقتصادية والاجتماعية. بغداد: دار المدى، 2015.

وهذا يشكل عائقًا كبيرًا أمام تطوير مجتمع مدني حديث قادر على مراقبة الدولة أو التأثير في السياسات العامة.

رابعًا: المجتمع المدني كأداة شرعية للدولة

في بعض الأنظمة الريعية، يتم استخدام المجتمع المدني كوسيلة لتعزيز الشرعية السياسية، حيث يتم:

- دعمه شكليًا لإظهار انفتاح الدولة.
- الاستثمار فيه في المناسبات الدولية.
- إبراز دوره في التقارير الحكومية دون تمكينه فعليًا.

وهذا يجعل العلاقة بين الطرفين أقرب إلى علاقة "وظيفية" من كونها علاقة شراكة حقيقية.

خامسًا: المجتمع المدني بين المقاومة والتكيّف

على الرغم من القيود المفروضة عليه، لا يختفي المجتمع المدني في الأنظمة الريعية، بل يتخذ أشكالًا تتراوح بين:

1. التكيّف

حيث تقوم منظمات المجتمع المدني بتركيز جهودها على المجالات غير السياسية، مثل الإغاثة، العمل الخيري، التوعية، الثقافة، ودعم الفئات الضعيفة، بما يسمح لها بالبقاء بعيدًا عن الصدام مع الدولة.

2. المقاومة

وتظهر هذه الحالة خصوصًا في فترات الاضطرابات السياسية أو الأزمات الاقتصادية التي تضعف قدرة الدولة على احتكار الريع. وفي هذه الحالات قد يلعب المجتمع المدني دورًا تعبويًا مهمًا، كما حدث في ليبيا بعد 2011 والعراق بعد 2003.

3. الهجنة

وهي الحالة الأكثر شيوعًا، حيث يجمع المجتمع المدني بين العمل المدني التقليدي وبين التعامل الحذر مع الدولة، في توازن يضمن له الاستمرار دون خسارة استقلاله بالكامل.[6]

تأثير التحولات الاقتصادية على العلاقة بين المجتمع المدني والدولة في الأنظمة الريعية

تمثل التحولات الاقتصادية أحد أهم العوامل التي تعيد تشكيل العلاقة بين المجتمع المدني والدولة في الأنظمة الريعية، لأن البنية الريعية نفسها قائمة على اعتماد شبه كامل على الإيرادات الخارجية، ما يجعل أي تغير في مسار هذه الإيرادات قادرًا على إحداث اهتزازات عميقة في طبيعة النظام السياسي والاجتماعي. فالدولة الريعية تستمد قوتها واستمراريتها من تدفقات الريع التي تمنحها القدرة على تمويل شبكات الولاء، وتوفير مستويات مرتفعة من الدعم الاجتماعي، والإبقاء على منظومة بيروقراطية واسعة قادرة على احتواء المجتمع. وعندما تتراجع هذه الإيرادات، يبدأ التوازن التقليدي في الاهتزاز، فتتغير موازين القوة بين الدولة والمجتمع المدني بطريقة تدريجية ولكنها مؤثرة.

[6] الحسن، مصطفى. المجتمع المدني وحقوق الإنسان في الدول العربية. عمان: دار النهضة، 2019.

فعندما تتعرض الدولة لهزات اقتصادية، كهبوط أسعار النفط، أو تقييد صادراتها بفعل أزمات جيوسياسية، أو دخولها مرحلة إعادة هيكلة اقتصادية، تتراجع قدرتها على ممارسة أسلوب الضبط القائم على توزيع الريع. هذا التراجع يفتح الباب أمام المجتمع المدني ليظهر بشكل أكثر وضوحًا، إذ لم تعد الدولة قادرة على احتواء المطالب الاجتماعية عبر الإنفاق العام وحده. ومع انخفاض قدرة الدولة على الاسترضاء المالي، تتوجه الأنظار إلى المجتمع المدني بوصفه الفاعل الذي يمكنه التعبير عن مطالب المواطنين والتعامل مع الاحتياجات التي تعجز الدولة عن تلبيتها. إلا أن هذا الصعود لا يكون بالضرورة متينًا أو مستقرًا، لأن الدولة غالبًا ما تقابله بمحاولات لتعزيز قبضتها السياسية تعويضًا عن تراجع قبضتها الاقتصادية، ما يجعل العلاقة بين الطرفين علاقة توتر مستمر.

ومع دخول الدول الريعية في سياسات التقشف، ينشأ واقع اجتماعي جديد تسوء فيه أوضاع الخدمات العامة، وترتفع البطالة، وتتفاقم مشكلات الفقر والتهميش. هنا يجد المجتمع المدني نفسه أمام مسؤوليات متزايدة، إذ تتسع الفجوات التي ينبغي تغطيتها عبر العمل الإنساني والإغاثي والتنموي. غير أن هذه المسؤوليات تتزامن عادة مع تراجع مصادر التمويل، سواء الحكومية أو الخارجية، وهو ما يضع منظمات المجتمع المدني في وضع تناقض صعب؛ فهي مطلوبة أكثر من أي وقت مضى، لكنها أضعف ماليًا وتنظيميًا من أن تقوم بالدور المنتظر منها. وتتفاعل الدولة مع هذا الوضع غالبًا بصورة حذرة ومنتقاة، فمن جهة تحتاج إلى المجتمع المدني لمواجهة الضغط الاجتماعي، ومن جهة أخرى تخشى من تحوله إلى قوة اجتماعية يمكن أن تطالب بالمحاسبة وتوسع المشاركة السياسية، فتعمل على ضبطه وتشديد الرقابة عليه.

ومع التحول نحو اقتصاد السوق ومحاولات تنويع الاقتصاد، تظهر قوى اجتماعية جديدة أكثر استقلالًا عن الدولة، مثل رواد الأعمال والشركات المتوسطة والناشئة ومجموعات مهنية تعمل خارج منظومة الدولة التقليدية. وظهور هذه القوى يساهم في خلق قاعدة اجتماعية أكثر جاهزية لتأسيس مجتمع مدني قوي، لأن هذا النوع من الفاعلين لا يعتمد على الريع الحكومي في تمويله، بل يستند إلى مصالح اقتصادية مستقلة نسبياً. وفي هذا السياق يتغير مسار العلاقة بين المجتمع المدني والدولة، إذ يصبح المجتمع المدني أقل تبعية وأكثر قدرة على بناء خطابه الخاص، مستفيدًا من بيئة اقتصادية أكثر انفتاحًا. وعلى العكس من ذلك، كلما فشلت الدولة في تحقيق تنويع اقتصادي حقيقي وظلت متمسكة بالريع كوسيلة للسيطرة، بقي المجتمع المدني ضعيفًا وهشًا.

كما تلعب التحولات الاقتصادية دورًا مباشرًا في إعادة تشكيل البنى التقليدية داخل المجتمع. ففي بعض الدول، يؤدي الانفتاح الاقتصادي إلى تراجع نفوذ الهويات التقليدية كالقبيلة والطائفة، الأمر الذي يمنح المجتمع المدني فرصة لتكوين شبكات جديدة قائمة على المصالح المهنية أو الحقوقية. وفي دول أخرى، تلجأ الدولة إلى إعادة تفعيل هذه البنى التقليدية لمواجهة آثار الأزمة الاقتصادية، مستغلة ولاءاتها التاريخية باعتبارها أدوات لضبط المجتمع في ظل ضعف القدرة المالية. وفي كلتا الحالتين، تتأثر العلاقة بين الدولة والمجتمع المدني بما تفرزه هذه التحولات من صراعات وتوازنات جديدة.

ومن ثم يمكن القول إن التحولات الاقتصادية تشكل لحظة اختبار حقيقية لعلاقة الدولة بالمجتمع المدني. فحين تتراجع قدرة الدولة على الضبط عبر الريع، تظهر إمكانيات جديدة للمجتمع المدني، ولكنها إمكانيات مكبّلة بسياق سياسي غير ديمقراطي وبنية اقتصادية غير مستقرة. وحين تتجه الدولة إلى إصلاحات جذرية تهدف إلى بناء اقتصاد إنتاجي، قد تتطور العلاقة إلى شكل أكثر نضجًا وتوازناً، بينما في حالات الأزمات الحادة قد تتحول العلاقة إلى صراع مفتوح أو إلى تبعية أشد. هكذا يكشف المسار الاقتصادي، بكل تعقيداته، عن ملامح العلاقة الأعمق

بين الدولة والمجتمع المدني في الأنظمة الريعية، باعتباره المحدد البنيوي الذي يعيد رسم حدود القدرة والتأثير بين الطرفين.[7]

النتيجة العامة للعلاقة بين المجتمع المدني والدولة في الأنظمة الريعية

يمكن القول إن العلاقة بين المجتمع المدني والدولة في الأنظمة الريعية تتسم بطابع مركّب وغير متوازن، فهي علاقة تتشكل تحت تأثير البنية الاقتصادية القائمة على الريع، حيث تتحكم الدولة في الموارد الأساسية، بينما يمتلك المجتمع المدني قدرات رمزية واجتماعية محدودة للتأثير. فغياب الضرائب والإيرادات المحلية يجعل الدولة أقل حاجة إلى المجتمع المدني، ويحد من دوافعها لتعزيز المشاركة الشعبية، بينما يزيد اعتماد المجتمع المدني على الدولة في التمويل والاعتراف القانوني من تبعيته. وهذا يؤدي إلى علاقة يقوم فيها المجتمع المدني غالبًا على التكيف مع شروط الدولة، أو العمل ضمن حدود ضيقة لتجنب التصادم معها، أو الانخراط في فضاءات رمزية دون تأثير مؤسسي حقيقي.

كما تتسم العلاقة بالهشاشة البنيوية، إذ يعتمد مستوى استقلالية المجتمع المدني على حجم الريع وقدرة الدولة على استخدامه كأداة للسيطرة والاحتواء، وهو ما يجعل هذه العلاقة قابلة للتغير مع أي تحولات اقتصادية أو سياسية. وعندما تتراجع الإيرادات الريعية أو تواجه الدولة أزمات مالية أو سياسية، يظهر المجتمع المدني بوضوح أكثر ويكتسب فرصة لتمارس دورًا أكبر في التعبير عن المطالب الاجتماعية، لكن هذه الفرص غالبًا ما تكون مؤقتة وغير مستقرة إذا لم تترافق مع إصلاحات سياسية أو اقتصادية عميقة.

من جهة أخرى، يمكن ملاحظة أن المجتمع المدني لا يختفي في الأنظمة الريعية، بل يتكيف مع السياق القائم، فيتخذ أشكالاً متعددة تتراوح بين التكيف والعمل الاجتماعي غير السياسي، والمقاومة الجزئية في أوقات الأزمات، وأحيانًا الهجنة بين التكيف والمواجهة. كما أن البنى التقليدية مثل القبيلة أو الطائفة أو النخبة الاقتصادية تلعب دورًا مضاعفًا في إعادة تشكيل العلاقة، حيث يمكن أن تعزز التبعية أو تتيح بعض المساحات للمجتمع المدني المستقل.

بناءً عليه، يمكن تلخيص النتيجة العامة للعلاقة بأنها علاقة تبعية نسبية مع فرصة محدودة للفاعلية والمساءلة، علاقة تتأثر بطبيعة الاقتصاد الريعي، وتتحرك بين التكيف، الاحتواء، والهشاشة المؤسسية، وتعكس بوضوح أن المجتمع المدني في هذه الأنظمة ليس قوة مستقلة بشكل كامل، بل هو نتاج مباشر لطبيعة السلطة الريعية، ومستوى التحكم بالموارد، ودرجة الانفتاح السياسي والاجتماعي. وهذه النتيجة تؤكد أن أي تحول نحو مجتمع مدني أكثر استقلالية وفاعلية يتطلب تغييرات هيكلية تشمل توزيع الموارد، الإصلاح الاقتصادي، وتعزيز الحريات العامة والمؤسسات المستقلة عن الدولة.[8]

المقارنة بين الأنظمة الريعية في الخليج وليبيا والعراق

تختلف الأنظمة الريعية في الخليج وليبيا والعراق في طبيعة العلاقة بين الدولة والمجتمع المدني بناءً على حجم الريع، نوعية الاقتصاد، الهيكل السياسي، والبنى الاجتماعية السائدة. في دول الخليج، مثل السعودية والإمارات وقطر، يشكل الريع النفطي والغازي مصدرًا ضخمًا للدخل العام، ما يمنح الدولة القدرة على التحكم الكامل في الاقتصاد والمجتمع المدني على حد سواء. وفي هذه الدول، تكون المنظمات المدنية غالبًا تحت إشراف الدولة أو تمويلها، ويقتصر نشاطها على المجالات الثقافية والخيرية، بينما يظل المجال السياسي والمجتمعي غير متاح

[7] الفلاح، هناء. المجتمع المدني والسياسات العامة في العراق. بغداد: دار المدى الجامعية، 2018.
[8] الزبيدي، علي. الدولة الريعية والتحولات الاقتصادية والاجتماعية. بغداد: دار المدى، 2015.

تقريبًا. وقد طورت الدولة الخليجية آليات احتواء متقدمة تشمل التمويل المشروط، إنشاء جمعيات شبه رسمية، وضبط قانوني وإداري فعال، وهو ما يقلل من استقلالية المجتمع المدني ويحد من فاعليته في الضغط أو المشاركة في صنع القرار. أما التحولات الاقتصادية، مثل انخفاض أسعار النفط، فإنها قد تفرض إعادة ضبط بعض المؤسسات المدنية، لكنها لا تغير جوهر العلاقة بسبب قوة الدولة ومركزية الريع.

في ليبيا، كان المجتمع المدني قبل عام 2011 يتمتع بمساحة نسبية من الاستقلالية نتيجة الهياكل السياسية والاقتصادية القائمة على الريع النفطي المركزي، إذ سمحت الدولة بوجود جمعيات ومبادرات محلية وشبابية نشطة في مجالات التنمية والإغاثة والمجتمع المحلي. ومع الثورة وما تلاها من انهيار السلطة المركزية والصراع المسلح، ضعفت المؤسسات المدنية وواجهت صعوبات كبيرة في الحفاظ على استمراريتها، إذ أصبح القطاع المدني مجزأ ومتأثرًا بالهياكل التقليدية والولاءات المحلية والقبلية. لقد أثرت التحولات الاقتصادية المرتبطة بالنفط والنزاعات المسلحة بشكل مباشر على قدرة المجتمع المدني على العمل، فظل يعتمد على الدعم الخارجي أو التمويل الجزئي، في حين فقدت الدولة القدرة على الاحتواء الكامل لكنه ترك بعض الفرص لمبادرات مدنية محدودة ومرنة.

أما في العراق، فقد كان الاقتصاد قبل عام 2003 يعتمد بشكل كبير على النفط، وكان المجتمع المدني محدود الفاعلية ضمن بنية الدولة القوية نسبيًا، إلا أن الغزو الأمريكي وما تلاه من انهيار مؤسسات الدولة، وظهور النزاعات الطائفية والسياسية، أدى إلى هشاشة كبيرة في الدولة وفي المجتمع المدني على حد سواء. تواجه المنظمات المدنية في العراق قيودًا أمنية وسياسية صارمة، وتقتصر قدرتها على العمل في مناطق محددة أو في أوقات مؤقتة من الانفتاح النسبي. ورغم ظهور بعض المبادرات الحقوقية والتنموية، فإن استمرار التهديدات والاعتماد على الولاءات القبلية والسياسية يجعل استقلالية المجتمع المدني ضعيفة للغاية. كما أن التحولات الاقتصادية وتأثر الدولة بإيرادات النفط المتذبذبة جعلت الفضاء المدني هشًا ومحدودًا، ومرهونًا بتقلبات السلطة والموارد.

وبالمقارنة بين هذه الأنظمة الثلاثة، يظهر أن حجم الريع ونوعيته، وقوة الدولة في السيطرة على الموارد، هما العاملان الأكثر تأثيرًا في طبيعة العلاقة بين المجتمع المدني والدولة. ففي الخليج، يوفر الريع الكبير للدولة أدوات احتواء فعالة تجعل المجتمع المدني ضعيفًا ومحدودًا، بينما في ليبيا، سمحت فترات فراغ السلطة والتحولات الاقتصادية المؤقتة ببروز المجتمع المدني بشكل أكثر استقلالية، وإن كان هشًا ومجزأً. أما في العراق، فإن النزاعات المستمرة والاعتماد على الريع المتقلب جعلت العلاقة بين الدولة والمجتمع المدني علاقة متوترة وهشة، تعتمد على مرونة المجتمع المدني وامتداده المحلي المحدود. وهكذا، تكشف المقارنة أن المجتمع المدني في الأنظمة الريعية ليس قوة مستقلة بشكل مطلق، بل هو نتاج لحجم الريع، قدرة الدولة على السيطرة، وطبيعة البنى الاجتماعية والسياسية لكل دولة، وأن أي تغيير نحو استقلالية أكبر يتطلب إصلاحات اقتصادية وسياسية عميقة ومستدامة.[9]

نتائج الدراسة

توضح الدراسة أن العلاقة بين المجتمع المدني والدولة في الأنظمة الريعية تتسم بالهيمنة والتبعية أكثر من كونها شراكة حقيقية، إذ تعتمد طبيعة هذه العلاقة بشكل أساسي على حجم الريع ونوعية توزيع الموارد الاقتصادية. فقد تبين أن الدول الغنية بالريعات، مثل دول الخليج،

[9] الهاشمي، ناصر. الريعية النفطية وآثارها على المشاركة المدنية في الوطن العربي. القاهرة: مركز الدراسات العربية، 2017.

تمتلك القدرة على احتواء المجتمع المدني من خلال التمويل المشروط، الرقابة القانونية والإدارية، وإنشاء جمعيات شبه رسمية، مما يجعل المنظمات المدنية محدودة الفاعلية والاستقلالية، ويقتصر نشاطها على المجالات الرمزية مثل العمل الثقافي والخيري، في حين تبقى المشاركة السياسية والاجتماعية الفاعلة غير متاحة.

في المقابل، أظهرت دراسة ليبيا أن المجتمع المدني يمكن أن يكتسب هامشًا أكبر من الاستقلالية والفاعلية خلال فترات ضعف الدولة أو التحولات الاقتصادية، كما حدث قبل وبعد الثورة عام 2011، حيث برزت مبادرات شبابية ومنظمات حقوقية وتنموية حاولت ملء الفراغ الذي خلفته السلطة المركزية، لكن استمرار النزاعات والسيطرة على الموارد جعل هذا الفضاء هشًا ومجزأً.

أما في العراق، فقد أظهرت النتائج أن انهيار مؤسسات الدولة بعد عام 2003 والنزاعات الطائفية والسياسية أدت إلى ضعف شديد في قدرة المجتمع المدني على العمل، إذ يظل نشاطه محصورًا في مناطق محددة أو أوقات مؤقتة من الانفتاح السياسي، ويخضع بشكل كبير لضغوط أمنية وسياسية، مع اعتماد متزايد على الولاءات القبلية والسياسية، ما يجعل استقلاليته محدودة للغاية.

كما كشفت الدراسة أن التحولات الاقتصادية تلعب دورًا محوريًا في إعادة تشكيل العلاقة بين الدولة والمجتمع المدني، إذ أن انخفاض الإيرادات الريعية أو سياسات التقشف تؤدي إلى توسيع هامش الفضاء المدني في بعض الحالات، لكنها غالبًا مؤقتة ما لم تترافق مع إصلاحات سياسية وبنيوية أعمق. ويبرز أن المجتمع المدني في الأنظمة الريعية لا يختفي، لكنه يتكيف مع الظروف القائمة من خلال العمل غير السياسي، المقاومة الجزئية، أو الهجنة بين التكيف والمواجهة، بما يعكس هشاشته البنيوية واعتماده على سياق الدولة والموارد.

وبناءً على المقارنة بين الأنظمة الريعية الثلاثة (الخليج، ليبيا، العراق)، يمكن الاستنتاج أن حجم الريع، قدرة الدولة على التحكم بالموارد، وطبيعة البنى الاجتماعية والسياسية هي العوامل الأساسية التي تحدد استقلالية المجتمع المدني وفاعليته. وتؤكد النتائج أن أي تحول نحو مجتمع مدني أكثر استقلالية وفاعلية يتطلب إصلاحات شاملة تشمل توزيع الموارد، تعزيز الحريات العامة، تقوية المؤسسات المستقلة، وتطوير الطبقة الوسطى القادرة على دعم المجتمع المدني المستقل.

توصيات الدراسة

بناءً على النتائج المستخلصة من تحليل العلاقة بين المجتمع المدني والدولة في الأنظمة الريعية والمقارنة بين دول الخليج وليبيا والعراق، يمكن تقديم مجموعة من التوصيات التي تهدف إلى تعزيز استقلالية المجتمع المدني وفاعليته، وتقوية دور المؤسسات المدنية في تحقيق المشاركة والمساءلة، كما يلي:

أولاً، يجب العمل على تنويع مصادر التمويل للمجتمع المدني لتقليل اعتماده على الإيرادات الحكومية والريعية، سواء من خلال دعم القطاع الخاص، أو تشجيع التمويل المحلي والدولي غير المشروط، بما يتيح للمنظمات المدنية ممارسة دورها بحرية أكبر دون قيود سياسية مباشرة.

ثانيًا، ينبغي تعزيز الإطار القانوني والمؤسسي المستقل لعمل المجتمع المدني، من خلال سن تشريعات واضحة تضمن حق تأسيس الجمعيات والمنظمات، وتحميها من التدخلات السياسية والبيروقراطية، مع وضع آليات رقابية شفافة على التمويل دون أن تحد من استقلاليتها.

ثالثًا، يُوصى بتطوير آليات مشاركة حقيقية للمجتمع المدني في صنع القرار، سواء على مستوى السياسات المحلية أو البرامج التنموية، بحيث لا يقتصر دوره على الأنشطة الرمزية والخيرية، بل يمتد ليشمل مساهمة فاعلة في التخطيط ومراقبة الأداء، بما يعزز الشفافية والمساءلة.

رابعًا، ينبغي الاستثمار في بناء قدرات المجتمع المدني، عبر التدريب، تعزيز الخبرات المهنية، وتطوير الكوادر الشبابية، بحيث يصبح قادراً على إدارة مشاريعه بفعالية والمشاركة في المبادرات التنموية والاجتماعية، مع الحفاظ على استقلاليته عن النفوذ التقليدي أو الزبائني.

خامسًا، يجب تعزيز دور الطبقة الوسطى والقطاع المدني المستقل كحاضن للمجتمع المدني، إذ أظهرت المقارنة أن وجود قاعدة اجتماعية قوية ومستقلة يساعد على دعم منظمات مدنية قادرة على ممارسة الضغط والمشاركة بشكل أكثر فاعلية، ويحد من هيمنة الدولة الريعية المطلقة على الفضاء المدني.

سادسًا، في سياق التحولات الاقتصادية، ينبغي للدول الريعية تبني سياسات تعزز المرونة الاقتصادية والاجتماعية بحيث لا تتحول الأزمات المالية إلى أداة لإضعاف المجتمع المدني، بل تتيح له فرصًا أكبر للمشاركة والمساهمة في مواجهة التحديات الاجتماعية والاقتصادية.

أخيرًا، توصي الدراسة بضرورة تعزيز ثقافة المشاركة المدنية وحقوق المواطن من خلال حملات توعية وبرامج تعليمية، بحيث ينمو المجتمع المدني ضمن بيئة ثقافية وسياسية تحترم استقلاليته وتشجعه على لعب دوره الكامل في مراقبة الدولة والمساهمة في التنمية المستدامة.

خاتمة الدراسة

تؤكد هذه الدراسة أن العلاقة بين المجتمع المدني والدولة في الأنظمة الريعية هي علاقة معقدة ومتشابكة، تتشكل وفقًا لطبيعة الاقتصاد الريعي، حجم الموارد المتاحة، وطبيعة البنى الاجتماعية والسياسية في كل دولة. وقد أظهرت الدراسة أن المجتمع المدني في هذه الأنظمة غالبًا ما يكون محدود الاستقلالية، إذ تعتمد المنظمات على التمويل الحكومي، وتخضع للرقابة القانونية والإدارية، ما يجعلها ضعيفة القدرة على ممارسة دورها الكامل في المشاركة والمساءلة. وفي الوقت نفسه، يظهر المجتمع المدني خلال فترات ضعف الدولة أو التحولات الاقتصادية فرصة لممارسة دور أكبر، لكنه يظل هشًا ومجزأً ما لم تترافق هذه الفرص مع إصلاحات سياسية واقتصادية عميقة.

من خلال المقارنة بين دول الخليج وليبيا والعراق، تبين أن دول الخليج الغنية بالريعات تمتلك قدرة عالية على ضبط المجتمع المدني، فتظل المنظمات المدنية رمزية غالبًا، بينما تتيح ليبيا مساحة نسبية للمجتمع المدني خلال فترات التحولات الاقتصادية والسياسية، وإن كانت هذه المساحة معرضة للتجزئة والاختراق من القوى التقليدية والقبائلية. أما العراق، فقد أظهرت المقارنة هشاشة المجتمع المدني نتيجة انهيار الدولة بعد عام 2003 والنزاعات السياسية المستمرة، ما جعل استقلالية المجتمع المدني ضعيفة للغاية، ومحدودة جغرافيًا وزمنيًا.

وتؤكد الدراسة أن حجم الريع، توزيع الموارد، قوة الدولة في السيطرة، وطبيعة البنى الاجتماعية والسياسية، هي العوامل الأساسية التي تحدد استقلالية المجتمع المدني وفاعليته. كما أظهرت التحولات الاقتصادية أن انخفاض الإيرادات أو سياسات التقشف قد توفر فرصًا محدودة للمجتمع المدني، لكنها غالبًا مؤقتة إذا لم تترافق مع إصلاحات مؤسسية وهيكلية حقيقية.

وعليه، توصي الدراسة بالعمل على تعزيز استقلالية المجتمع المدني من خلال تنويع مصادر التمويل، تقوية الإطار القانوني والمؤسسي، تطوير القدرات البشرية والمهنية، تعزيز المشاركة الفعلية في صنع القرار، ودعم الطبقة الوسطى القادرة على الحفاظ على استمرارية المجتمع المدني المستقل. كما تؤكد الدراسة على أهمية تعزيز ثقافة المشاركة وحقوق المواطن لضمان أن يصبح المجتمع المدني قوة فاعلة تسهم في التنمية والمساءلة، بدلًا من أن يظل امتدادًا تابعًا للسلطة.

في الختام، تقدم هذه الورقة فهمًا معمّقًا لطبيعة العلاقة بين الدولة والمجتمع المدني في الأنظمة الريعية، وتسلط الضوء على التحديات البنيوية والفرص المحتملة لتطوير مجتمع مدني مستقل وفعّال، مؤكدة أن تحقيق ذلك يتطلب جهودًا متكاملة على المستويين الاقتصادي والسياسي، وبناء مؤسسات قادرة على ضمان مشاركة حقيقية وفاعلية مستدامة للمجتمع المدني في الحياة العامة.

المراجع

1. عبد السلام، محمد. المجتمع المدني في الدول الريعية: دراسة مقارنة. القاهرة: دار النهضة العربية، 2018.
2. الشريف، أحمد. الدولة الريعية وآليات السيطرة على المجتمع المدني. بيروت: مركز دراسات الشرق الأوسط، 2017.
3. الكعبي، فؤاد. المجتمع المدني في الخليج العربي: بين التبعية والاستقلالية. دبي: دار الكتاب الجامعي، 2016.
4. المغربي، سامي. الدولة والمجتمع المدني في ليبيا بعد الثورة. طرابلس: دار الفجر للنشر، 2020.
5. الزبيدي، علي. الدولة الريعية والتحولات الاقتصادية والاجتماعية. بغداد: دار المدى، 2015.
6. الحسن، مصطفى. المجتمع المدني وحقوق الإنسان في الدول العربية. عمان: دار النهضة، 2019.
7. الفلاح، هناء. المجتمع المدني والسياسات العامة في العراق. بغداد: دار المدى الجامعية، 2018.
8. الهاشمي، ناصر. الريعية النفطية وآثارها على المشاركة المدنية في الوطن العربي. القاهرة: مركز الدراسات العرب

Disclaimer/Publisher's Note: The statements, opinions, and data contained in all publications are solely those of the individual author(s) and contributor(s) and not of **JSHD** and/or the editor(s). **JSHD** and/or the editor(s) disclaim responsibility for any injury to people or property resulting from any ideas, methods, instructions, or products referred to in the content.